الاستقراء اللغوي في فكر"علي أبو المكارم": نقد وتوجيه

د. محمد عايد العواودة* د. عاطف عبد الكريم السلامات** د. نزيه محمد إعلاوي*

تاريخ وصول البحث: 2024/9/4م تاريخ قبول البحث: 2024/11/25م

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث موقف علي أبي المكارم من الاستقراء والقياس في كتابه " أصول التفكير النحوي" المنثورة في فصول كتابه الثلاث:

_ الفصل الأول، والمتضمن المفهوم الاستقرائي للقياس.

_ والفصل الثاني، والمتضمن: المفهوم الشكلي للقياس.

_ والفصل الثالث، والمتضمن أبعاد التغيير في مفهوم القياس، ونتائجه.

ومرمى الدراسة هو الاطلاع على رأيه في ذلك، ومدى قربه من الدرسين في تناولهم هذه المسألة، وهل جاء بجديد يوضح بعض مسائل هذه الظاهرة؟.

وقد اعتمد الباحثون أثناء دراستهم هذه على المنهج التحليلي النقدي، مذيلين نهاية البحث ببعض النتائج المهمة، ومنها:

_إهمال المؤلف كتاب سيبويه أثناء بحثه في التأصيل النحوي عند النحاة.

_ حكمه العام على النحاة بأنهم حكموا بعربية المنقول من أهل االبوادي، والصواب أن الأمر غير ذلك عند المدرستين: البصرية، والكوفية؛ فقد قبلوا بعض المروي، ورفضوا بعضه الآخر لبعده عن معايير الفصاحة الموثوقة.

_ لم يوفق المؤلف حين قرر أن النحاة لم يفرقوا بين المستويات اللغوية، فنحاة المدرسة البصرية بما تنقله المصادر اللغوية وكتب أخبار النحاة تؤكد تمييزهم بين المستويات اللغوية.

وغيرها من النتائج المتعلقة بالاحتجاج بالقراءات، والحديث الشريف.

الكلمات المفتاحية: أبو المكارم، الاستقراء، القياس، القراءات.

* أستاذ مشارك، كلية السلط للعلوم الإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية.

** أستاذ مساعد، كلية السلط للعلوم الإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية.

Linguistic induction in the thought of "Ali Abu al-Makarem": Critique and guidance

Abstract

This study aims to examine Ali Abu Al-Makarim's standpoint on induction and deduction in his book "The Origins of Grammatical Thinking", which is disseminated in its three chapters: _ Chapter I contains the inductive concept of deduction. Chapter II includes the formal concept of deduction. Chapter III contains the dimensions of the change in the concept of deduction and its results. The purpose of the study is to explore Abu Al-Makarim's opinion on this, how close he is to other researchers in treating this issue, and whether he comes up with a new explanation of some issues in this phenomenon. In this study, the researchers relied on the critical analytical descriptive approach, appending the end of the research to some important findings, including:

_ Abu Al-Makarim's negligence of Sibawayh's book while researching grammatical rooting at the grammarians.

_ Abu Al-Makarim's general judgment on the grammarians that they judged the imported Arabic of the Bedouins, something is which refuted by Al Basriyah and Kaufiyah schools.

_ Abu Al-Makarim's wrong belief that the grammarians have not differentiated between the linguistic levels. Actually, the grammarians of Al Basriyah School underscores the differences in linguistic levels in linguistic sources and the books on the grammarians' biographies in addition to other findings related to the employment of the different readings of the Qur'an and Hadith al-Sharif in argumentation.

Keywords: Abu Al-Makarim's, Induction, Deduction, Readings.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في أن بعض الباحثين يُغفل أثناء دراسته الأصول النحوية التصنيفات المتقدمة، التي أرست القواعد العامة لعلم النحو واللغة، وكشفت عن الفكر النحوي المتسلسل في عقلية الباحث العربي منذ البدايات الأولى؛ مقررا في بعض الأحيان أن استقرار تلك الأصول ونضجها يعود إلى مرحلة متأخرة، محفوفة بفكرٍ عميق يباريها في زمنها وطبيعتها.

في حين أن نضج العلوم هو نضج هرمي، يؤسس له المتقدم، ويزيده المتأخر وهكذا دواليك.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أن بعض الباحثين تمسك بما شاع عند غيره، في أن الأصول النحوية لم تكن برمتها ثابتة عند النحاة جميعهم، وهذا يقود حتما إلى أن الجانب الفكري كذلك كان مختلفا وغير ثابت. والحق أن الأمر لم يكن كذلك؛ فمن المستحيل أن تكون هناك هوة بين المتقدمين في بحثهم وعلمهم للغة وفروعها، ومن العسير كذلك أن نقبل أن خارطة الاحتجاج التي أوردها السيوطي في كتبه تقطع الشك باليقين أنها صدرت عنهم وكانوا ملتزمين بها؛ وكيف يتوافق إذا حكمنا بإطلاق رفضهم الاحتجاج بالحديث في زمن صحة اللغة، وسلامة ألسنة المتكلمين، ثم يقبلون الاحتجاج بالشعر ويرفضون كذلك الاحتجاج بالقراءات الشاذة الموافقة وجها من أوجه العربية، ثم يقدمون عليها الشعر.

كان حري بالمؤلف بحث بعض المسائل ولا سيما الاستشهاد بالقراءات القرآنية الشاذة، والحديث الشريف عند المتقدمين بحثا عميقا؛ فبعض ما أورده غيره فيه نظر؛ فنرى أن الدرس النحوي احتضن القراءات القرآنية، واحتضن الحديث وأشركهما في الدرس والبحث والتحليل والتعليل ومن ثم التقعيد لو على قلته يبقى غير مرفوض على الإطلاق.

الدراسات السابقة:

لعل من أهم الدراسات المنشورة عن المؤلف علي أبي المكارم هي دراسة سالم خليل الأقطش وعنوانها "جهود علي أبو المكارم النحوية دراسة وصفية تحليلية"[1]

وقد عرض فيها إلى جهوده عامة في الدرس النحوي، ورأيه في الأصول النحوية كالسماع، والقياس، والاستحسان، واستصحاب الحال، ومحاولته كذلك في تيسير النحو.

إلا أن هذه الدراسة لسعتها لم تتطرق إلى الجزئيات الدقيقة التي من شأنها تحديد موقف علي أبي المكارم بدقة في الأصول النحوية، ورأيه الفكري في ذلك.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي النقدي، الذي من شأنه الإحاطة بمظنة البحث قدر الإمكان، ثم تحليل جزيئاتها؛ للوصول إلى نتائج علمية مستقيمة.

أسئلة الدراسة:

سعى هذا البحث إلى الإجابة عن بعض الأسئلة، ممثلة بالآتي:

_ هل وفق علي أبو المكارم إلى عرض الأصول النحوية عند النحاة بوجه متكامل، وهل الفكر النحوي عند الأوائل كان منقوصا خلاف صورته عند اللاحقين؟

_ هل أظهر الرابط الفكري عند النحاة الأوائل، ومنهجيتهم المتكاملة إلى حد ما كما سعى إلى ذلك عبد العال سالم مكرم في كتابه: (الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي)؟

_ هل بحث المؤلف مسألة الحدود المكانية والزمانية التي وردت في بعض الكتب كالمزهر، والاقتراح للسيوطي ومدى دقتها وصوابها، وهل هي بالفعل قيود ملزمة للمتقديمن فضلا عن إقرارهم لها؟

_ هل تمكن المؤلف من إظهار أوجه التوافق بين الكوفيين والبصريين حتى في مسائلهم الخلافية، ومدى نَفْع هذا الاختلاف في بناء هرمية الدرس النحوي واللغوي على وجه العموم.

مقدمة:

لقد تناول أبو المكارم في التمهيد العلاقة بين علم أصول النحو، وأصول التفكير النحوي، فشرع بالحديث عن مفهوم كلا المصطلحين، مقررا أن أصول التفكير النحوي تعني " دراسة الخطوط الرئيسة العامة التي سار عليها البحث النحوي، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء، وهذه الخطوط العامة قديمة جدا في البحث النحوي؛ إذ من الممكن أن نردها إلى البداية المبكرة لنشأة البحث في النحو العربي"[2]. وأما علم أصول النحو العربي، فهو" المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحوي، وهي محاولة متأخرة فترة طويلة عن الوجود الواقعي لأصول التفكير النحوي "[3].

ثم يشير إلى أولى المحاولات التي شرعت بدراسة أصول النحو، وهي محاولة ابن السراج (316 هـ) في كتابيه: أصول النحو الكبير والصغير، ثم جاء بعد ذلك الفارسي (377 هـ) شيخ ابن جني (392 هـ) صاحب الخصائص، وجاء من بعدهم الأنباري (577 هـ) برسالتيه: الإغراب في جدل

الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، إضافة إلى بعض البحوث الموزعة في كتابيه: أسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف. ثم أصدر السيوطي (911 هـ) أهم ما كتب في هذا المجال في كتبه: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، والأشباه والنظائر، والاقتراح في علم أصول النحو[4].

ويتضح من العرض السابق للكتب التي تحدثت عن أصول النحو العربي، أن علي أبا المكارم قد غفل عن ذكر أهم كتاب تحدث عن هذه القضية، فكتاب سيبويه مليء بالأصول النحوية، ومما يؤكد ذلك أن ابن السراج اعتمد على سيبويه في (309) مواضع في كتابه الأصول، وكذلك اعتمد ابن جني على سيبويه في الخصائص في (117) موضعا، واعتمد في سر صناعة الإعراب على سيبويه في (130) موضعا، وأيضا اعتمد السيوطي على سيبويه في المزهر في (75) موضعا.

وعلاوة على ما سبق، فقد قامت الباحثة خديجة الحديثي بتأليف كتاب وسمته بـ" الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه "، وبعد مطالعته تبين أن كتاب سيبويه يحتوي على الأصول النحوية كلها التي اعتمد عليها النحاة المتقدمون والمتأخرون، وعليه فما من عالم نحوي ألّف في الأصول إلا كان معتمداً على كتاب سيبويه.

وأخيرا انتهى أبو المكارم إلى أن علم أصول النحو بمضمونه المحدد وموضوعاته المعدودة محدود. وأن أصول التفكير النحوي تتسم بالشمول، إذ تناول الأسس الكلية التي بنى عليها النحاة العرب قواعدهم الجزئية وأحكامهم التفصيلية.

الباب الأول" بين القياس والاستقراء":

المفهوم الاستقرائي للقياس:

يقرر أبو المكارم أن أقدم من ينسب إليه الولوع في القياس من متقدمي النحاة عبد الله بن أبي إسحاق (117 هـ)، فقد" مدّ القياس والعلل "[5]، وهو" أول من فرّع النحو وبعجه "[6]. ولعل ما تناقله الراويان السابقان كان مدعاة لأبي المكارم لأن يكشف عن حقيقتين:

-أن لعبد الله بن أبي إسحق دورا بالغ الأهمية في النحو العربي.

-أن دور ابن اسحق لم يكن المبتكر له، بل هو المسرف فيه [7].

ولعل الحقيقة الثانية التي توصل إليها المؤلف، تنفي أن هناك حلقة مفقودة في النحو العربي بين أبي الأسود الدؤلي وعبد الله بن أبي إسحاق، وبعبارة أخرى: وجد هناك من النحاة الذين سبقوا ابن أبي إسحاق في استعمال القياس، ولكنهم لم يسرفوا فيه إسراف ابن أبي إسحاق.

ويتحدث المؤلف عن المصطلح النحوي – القياس - وثبوته ووحدته، فالقياس نوعان:

الأول: قياس" يركز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها. ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة.

والثاني: قياس يعد" عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه وعلة، فيعطى الملحق حكم ما ألحق به". ومن ثم فإن:

-لهذه العملية أطرافا أربعة: المقيس، والمقيس عليه، والجامع، والحكم [8].

وأما ما يخص الفترة الزمنية التي شاع في البحث النحوي المدلول الأول للقياس، فإن القرون الثلاثة الأولى من أبي الأسود إلى ابن السراج وتلميذيه: الفارسي، وابن جني. كانت البيئة الخصبة التي نما بها هذا المدلول. ويحدد المؤلف أمرين يشهدان على دلالة القياس في هذه المرحلة [9]:

-أن هذا المدلول هو الذي يتفق مع التطور الطبيعي للعلوم، فأبو الأسود أدرك بعض الظواهر التركيبية – التصرف الإعرابي – من خلال ضبطه للنص القرآني [10]، وأما تلاميذه فكانوا مترددين بين الوقوف عند النص القرآني، أو التماس الظاهرة من نصوص غير قرآنية. ثم جاء ابن أبي إسحق – بفضل قدرته العقلية – وتخلص من الاضطراب والتردد عند من سبقوه، ووضح السبيل الأقوم أمام النحاة لتناول ظواهر اللغة التركيبية بالتقعيد، بما وضع من قواعد عامة للبحث النحوي سار عليها وطبقها بحزم شديد وجرأة بالغة.

إلا أن هذا الأمر الذي كشفه المؤلف يتعارض مع موقف سبق أن عرض له، فقد وجدناه فيما سبق يصف ابن أبي إسحاق بالمسرف في استعمال القياس؛ لأن من سبقوه كانوا المبتكرين له، في حين أننا نجده الآن ينفي الأمر مطلقا، ويجعل من ابن أبي إسحق المبتكر له.

-أن النصوص التي استخدم فيها القياس في هذه الفترة تدل على أن" النحو كله قياس" [11]، إذ كثيرا ما نجد عبارات تنطق بأن" هذا قياس كلام العرب "، أو" هذا قياس لغة العرب". وقد وقع النحاة بعد أن تحدد مدلول القياس على الصورة التي حددت بعدد من المشكلات [12]:

-تحديد معنى الاطراد، فقسوة ابن أبي إسحاق المتشدد في تحديده لنوع الظواهر اللغوية التي ينبغي التوفر على دراستها قد أسيء فهمه، فأُتهم بالتعصب على العرب. مما حمل النحاة خالصي العروبة على التوسع في هذا التحديد، وقد ارتكز موقف ابن أبي إسحق على **دعامتين** أن مهمة الباحث النحوي هي تحري الظواهر العامة الشائعة قبل النادرة. وأن على الباحث النحوي بعد أن يقف على الظواهر العامة، أن يصوغها في قواعد ملزمة.

- وقد اضطرهم الاطراد إلى اتخاذ موقف الاستقراء للمادة اللغوية، ومن ثم كانت المشكلة الثانية تحديد أسلوب الاستقراء للنصوص اللغوية، ولذلك قام النحاة بوضع عدد من الأسس تتلخص فيما يأتي: **أولا**: تحديد مصادر المادة اللغوية المعتمدة. **ثانيا**: نقد مصادر المادة. **ثالثا**: نقد المادة اللغوية.

أولا: تحديد مصادر المادة اللغوية المعتمدة:

تقسم مصادر المادة اللغوية قسمين [13]:

- **السماع:** وهو ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه. وبعبارة أخرى: الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها.

- **الرواية:** وهي ما يرويه العالم عن عالم آخر، أو عن جيل سابق من العلماء، أو عن مصنف من المصنفات اللغوية، أو كتاب من كتب النحو.

والسماع – كما يصفه المؤلف – طريق مهم اعتمد عليه النحاة كثيرا في جمع المادة اللغوية ثم تحليلها. وعناية البصريين باستقراء المادة اللغوية المسموعة لا تقل عن اهتمام نظرائهم الكوفيين. فأبو علاء عمرو بن علاء يأخذ عن أبي عقرب [14]، وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب يأخذان عن العرب، كما روى سيبويه في أكثر من موضع من كتابه [15]، وكذلك الخليل. فقد قرر سيبويه أنه رأى بعض ما سمعه مدونا في عشرين رطلا. وسيبويه نفسه يسمع من كثير من النحاة واللغويين والأعراب [16].

ويتضح من الوصف السابق أن المؤلف قد وقع في لبس عند تحديده مفهوم السماع، قال: "وعلى هذا فإن السماع هو الأخذ المباشرة للمادة اللغوية عن الناطقين بها"[17]، ولكنه عند التمثيل على من سمعوا من العرب، يقول: "وسيبويه نفسه يسمع من كثير من النحاة واللغويين والأعراب" [18] فالنحاة واللغويون الذين سمع عنهم سيبويه سمعوا من العرب ثم رووا هذه المواد لسيبويه.

وتتأثر المادة المسموعة عند أبي المكارم بعاملين [19]: **الإمكانات الصوتية وعادات نطق المتكلم عند التكلم، ثم مدى حساسية أذن السامع في سماعها للأصوات**، ولعل هذين العاملين ساهما في اضطراب التحليل النحوي للمسموع اللغوي، ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما قرروه من جواز عمل (لم) النصب [20] استنادا إلى ما زعموه من وجود قراءة تنطق قوله تعالى: "ألم نشرحِ لك صدرك" بفتح الحاء منسوبة إلى أبي جعفر المنصور، ويعلق الزمخشري على هذه القراءة بقوله[21]: "بيّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها" .

إلا أن العامل الثاني الذي تحدث عنه المؤلف لا يجوز فيما ساقه من مثال عندي، فأغلب المصادر تؤكد أن النصب في القراءة قراءة معتمدة، فيقول الزركشي: "لم : نفي للمضارع وقلبه ماضيا وتجزمه نحو لم يلد ولم يولد، ومن العرب من ينصب بها وعليه قراءة ألم نشرح، بفتح الحاء وخرجت على إن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت "[22].

ويقول البغوي: "وقرأ أبو جعفر المنصور: " أَلَمْ نَشْرَحَ "، بفتح الحاء، وخرَّجه ابن عطيَّة وجماعة على أن الأصل: ألم نشرحَنْ، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدل من النون ألفا، ثم حذفها تخفيفًا. وقال غير واحد: لعل أبا جعفر بيَّن الحاء، وأشبعها في مخرجها، فظن السامع أنه فتحها. وفي (البحر المحيط) لأبي حيان: "أن لهذه القراءة تخريجًا أحسن مما ذكِر، وهو أن الفتح على لغة بعض العرب من النصب بـ"لَمْ"، فقد حكَى اللَّحْيانيُّ في نوادره: أن منهم من ينصب بها"[23].

والمسموع الذي اعتمد عليه النحاة في استقراء المادة اللغوية مأخوذ عن قسمين: أعراب البادية، وفصحاء الحضر.

فالمسموع من أعراب البادية – كما يحدده المؤلف – يكون بـ"الأخذ عن أعراب البادية ممن ينتشرون في بوادي الحجاز ونجد وتهامة"، وهذا الطريق الأمثل عند النحاة واللغويين لجمع المادة اللغوية واستقراء أساليبها وتراكيبها وألفاظها، وقد اشتهر من بين هؤلاء النحاة واللغويين الخليل بن أحمد الذي دون ما سمعه في عشرين رطلا [24]، والكسائي الذي أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في التدوين [25].

وإما يكون برحلة الأعراب إلى الحضر،" فقد كان كثير من الأعراب يفدون إلى مدن العراق؛ إما انتجاعا للكسب أو طلبا للعلم، وكان علماء النحو واللغة يستغلون وجودهم ويأخذون عنهم، ومن بين هؤلاء كما يحكي ابن النديم أبو جاموس ثور بن يزيد الذي كان يفد البصرة على آل سليمان بن علي . . . "[26].

ويشير المؤلف أن العلماء الذين رحلوا إلى البادية لم يميزوا بين المستويات اللغوية فاعتبروا كل ما سمعوه (عربية)، قال: "ولكن ثمة خطأ أساسيا وقع فيه أولئك الذين رحلوا إلى البادية ليسمعوا... وهو خلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها فقد اعتبروا كل ماسمعونه عربية"[27]، وحكم المؤلف هنا فيه تعميم؛ لأن مدرسة الكوفة حقا اتصفت بهذا الوصف، ولكن مدرسة البصرة، لم تقع بما أشار إليه المؤلف، فقد ميزت بين المستويات اللغوية خير تتمييز.

والمسموع عن فصحاء الحضر يقسم إلى فئتين: **الأعراب البداة** الذين أقاموا بالحواضر ولا سيما في ضواحي المدن الكبرى، ولذلك كانت لهجاتهم سليمة فصيحة لم تشبها شوائب التطور اللغوي الناتج من الاختلاط، ثم فئة المثقفين، وهم الذين درسوا اللغة في المدن الكبرى دون أن يكون لهم اتصال مباشر بالبادية، ومنهم عمر بن أبي ربيعة ووجرير ().

وثمة فرق بين أخذ النحاة عن أهل الحضر، وعن العرب البداة في أمرين [28]:

- أنهم اعتبروا كل ما سمعوه في البادية ينتمي إلى مستوى واحد، ولم يفطنوا إلى تأثير الفوارق اللهجية تركيبيا، أما الحضر فكانت الفوارق بين اللهجات الشائعة على الألسن من الوضوح بحيث فطن العلماء إلى ضرورة الفصل بين المستويات. وقد بينت فساد هذا الرأي سابقا.

- أن النحاة واللغويين قد استمروا بالأخذ عن أعراب البادية طوال هذه المرحلة، على حين إنهم توقفوا بعد فترة عن الأخذ من فصحاء الحضر.

وأما القسم الثاني من المادة اللغوية فهو الرواية، و" هي الطريق الثاني الذي اتخذه النحاة واللغويون في هذه المرحلة سبيلا لاستقراء المادة اللغوية واستقصائها"[29]، والرواية كانت في بادئ الأمر مقصورة على الشعر [30] ثم تطورت بتطور علم الحديث فانضم بجانب الشعر مرويات أخرى – قبل التوسع في التدوين – بواسطة أسلوبين: **أولهما** تدوين الرسائل المختلفة التي ذكر فيها علماء اللغة محفوظاتهم ومسموعاتهم. **ثانيهما**: ما ذكره النحاة المتقدمون أنفسهم في مؤلفاتهم أثناء عرضهم للظواهر اللغوية المختلفة وتقعيدهم لها.

وقد تأثرت الرواية بعدد من المؤثرات قبل مرحلة التدوين وبعدها، وهي [31]: لم يكن الرواة جميعا في مستوى واحد من حيث قوة الحفظ ودقته، إذ أدى ذلك إلى شيء من الاختلاف في صحة المروي. ثم لم يكن ما دون من مرويات على جودة واحدة، فقد وقع كثير من النحاة واللغويين بظاهرة التصحيف، الخليل بن أحمد، وأبي عمر بن علاء [32]، وقد أثر شيوع هذه الظاهرة في تحليل النصوص لما تصوره النحاة من وجود بعض الظواهر في النصوص المروية التي دخلها التصحيف، وقد عقد ابن جني بابا في كتابه الخصائص عن سقطات العلماء[33].

والمرويات نوعان: نثر وشعر، والنثر المعتد فيه في هذه المرحلة إما نصوص دينية تمثل القرآن الكريم، أو الحديث أو نصوص غير دينية تمثل بعض ما ينسب إلى العرب من نصوص.

القرآن والقراءات المتواترة والقراءات الصحيحة محتج بها كلها [34]، فالقرآن هو أصح كلام وأبلغه [35]، والقراءات القرآنية المتواترة هي" كل قراءة وافقت العربية مطلقا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو تقديرا، ووتواتر نقلها[36]، والقراءات الصحيحة هي" ما صح سنده،

بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية، سواء وافق رسم المصحف العثماني أو لا "[37].

وأما القراءات الشاذة فالمؤلف يقرر أن القراء والفقهاء والنحاة جميعا في المرحلة الأولى يتفقون في عدم حجية هذه القراءات فهي عنده مرفوضة قراءة وفقها ونحوا [38]. ولعل المؤلف كان محقا في الحكم الذي قرره عن حكم الفقهاء والقراء في القراءات الشاذة، إلا أنه لم يصب حين وصف النحاة بأنهم رفضوا هذا المصدر، فقد ذكر النحاة المتأخرون اعترافا بحجية القراءات الشاذة عند نحاة المرحلة الأولى. علاوة على أن القراءات الشاذة وهي التي لم تُنقل بالتواتر أقوى سنداً وأصحّ نقلاً من كل ما احتجّ به العلماء من الكلام العربي غير القرآن، وليس ذلك إلا لأنّ رواتها الأعلون عرباً فُصحاء سليمة سلائقهم تبنى على أقوالهم قواعد العربية.

وإذا ما أردنا دحض رأي المؤلف السابق، فعلينا تتبع بعض آراء النحاة في مسألة الاحتجاج بالشاذ من القراءات، ومنهم الأخفش والكسائي وثعلب، وهم من علماء المرحلة الأولى.

أما الأخفش فلم يكن على موقف واحد من القراءات النادرة والشاذة، إذْ كان يخضعها لمقياسه، يقبل بعضها، ويرفضُ بعضَها الآخر، وما كان ليرفض قراءة الجمهور، فهو يفضِّل في قوله تعالى: ﴿ ثمّ آتَينَا مُوسَى الكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الّذِي أَحْسَنَ ﴾[39] فتح النون، على قراءة بعضهم بالرّفع [40]، مكتفياً بالقول: "وفتحه على الفعل أحسن"[41].

وعُرف عنه أنَّه ما كان ليتشدَّد في موقفه من الرَّسم القرآني[42]، عندما كان يُقبِل على تَخريج القراءات، ومع ذلك كان يقف من بعض القراءات موقف الحذر، فيقول – مثلاً – لا أعرف[43]. أمَّا القراءات النادرة فقبلها بل قُل وبنى عليها بعض القواعد الجديدة، فأجاز قراءة: ﴿إنَّ الله ومَلائِكَتُه يُصَلُّونَ عَلَى النّبي﴾[44] برفع الملائكة[45] بالعطف على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر، وهو من قبل قراءة (أطهرَ) بالنّصب وخرّجها على الحال[46].

يضاف إلى ما سبق أنَّ الكسائي وجّه بعض القراءات موضّحاً رأيه النّحوي فيها، فوجّه قراءة[47] مجاهد: ﴿كُتِبَ عَلَيكُم الصّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الّذينَ مِن قَبلِكُم شهرُ رمضانَ﴾[48] على معنَى: "كُتبَ عَليكُم الصّيامُ، وأن تصومُوا شهرَ رمضانَ"[49].

وهكذا فالكسائي كغيره من النّحاة ما كان يطعن في القراءة .ولو كانت بعيدة .بل كان يجد لها مخرجاً يجعلها مقبولة في الاستعمال النّحوي واللغوي.

أمّا ثعلب، فموقفه من القراءات النادرة لا يخرج عن موقف سابقيه في قبولها، فتراه يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في حذف المبتدأ لـ (شيخ) في حرف ابن مسعود: ﴿وَهَذَا بَعلِي شَيخٌ﴾[50]. قال:" إذا كان مدحاً أو ذمّاً استأنفوه"[51]، ويسير على نهج الكسائي في تخريجه لقراءة) [52] الحسن: ﴿لا يُحِبُّ اللهُ الجهرَ بالسُّوءِ مِن القولِ إلاَّ مَن ظَلَم ﴾[53] ببناء (ظلم) للمعلوم. قال: " قال الكسائي: هذا استثناء يعرض، ومعنى يعرض استثناء منقطع "[54].

ومن اللزام علينا – بعد مناقشة القضايا السابقة – أن نقرر أن النحاة ميزوا بين اللهجات سواء أكانت بكلام العرب أم بالقراءات أم بالشعر، وقد كان تمييزهم هذا نابعا من مبرر قوي، كان الأولى بالمؤلف ذكره، وهو أن كل أمة من أمم هذه البسيطة تبحث عن لغة نموذجية مشتركة، وفي هذا يقول إبراهيم أنيس: "ورغم تلك اللهجات نرى أنه من الطبيعي والضروري أن يتوحد كلام الناس في الأمم الناهضة. فتتكون لهم لغة نموذجية أدبية مشتركة، تنتظم كل البيئات، ويتطلع إلى إتقانها أبناء هذه الأمة. وكلما نهضت تلك اللغة النموذجية وازداد شيوعها على الألسنة وفي الأفواه، تبع تلك النهضة انكماش في لهجات هذه الأمة، واقتراب بعضها من بعض. فلا يبقى من خصائصها على مرور الزمن إلا القليل . . . . "[55].

وأما ما يخص الحديث الشريف، فقد وقع المؤلف كما وقع غيره من النحاة المتقدمين والمتأخرين بالغلط، عندما نفوا عن الكتب المتقدمة في النحو احتجاجها بالحديث الشريف[56]، ولعل الأمر عائد إلى رجوعهم إلى المنظر الأول في هذا الصدد أبي حيان الذي اعتمد عليه كل من جاء بعده مشاركا له حكمه. فيقول المؤلف:" كما لم أعثر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين على من يعتمد على أحاديث النبي أو يستشهد بها "[57].

ويعلل المؤلف سبب الصمت من جانب النحاة إزاء حجية الحديث، فيقول:" **أولا**: أن النحاة سرعان ما توقفوا في مجال السماع عند البادية لا يتجاوزونها إلى الحضر، ثم أنهم – **ثانيا** – توقفوا عن الاستشهاد بالقراءات الشاذة، وهم – **ثالثا** – امتنعوا عن الاستشهاد بالأحاديث في مجال الاحتجاج. وهذه الظواهر الثلاث تسلم – في الواقع – إلى نتيجة واحدة، وهي أن نحاة هذه المرحلة كانوا في غنى عن ملاحظة هذه الروافد للمادة اللغوية . . . "[58].

إن الرأي الذي توصل إليه المؤلف يتخلله الملاحظ الآتية:

-أن الاحتجاج كان بكلام البداة ولم يكن بكلام العرب، وهذا يحتاج إلى نظروفق تقسيمه السابق لمصادر المادة اللغوية، إذ قسمها – كما رأينا – إلى كلام البداة والحضر.

-أن الاحتجاج بالقراءات القرآنية الشاذة قد توقفوا عنه، وهذا الوصف يقودنا إلى أمرين لا ثالث لهما: **أولهما**: أن الوقوف عن الاحتجاج بالقراءات يعني أن هناك من كان يحتج بها ثم توقف، ثانيهما: أن بعض النحاة المتأخرين قرروا احتجاج النحاة المتقدمين بالقراءة الشاذة كما أسلفنا.

-أن امتناع النحاة المتقدمين عن الاستشهاد بالحديث محض افتراض ارتكز عليه أبو حيان ومن سار على نهجه؛ " فقد احتج سيبويه في كتابه بأحاديث نبوية لكنه لم يقدم لها بما يوضح أنها من الحديث فالتبس الحديث بغيره على الباحثين حتى نسب إليه أبو حيان وشيخه الشاطبي "[59].

وأول هذه الأحاديث التي أتناولها بالتعليق: "كل مولود يولد على الفطرة وإنما أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"[60] إذ ورد هذا الحديث عند الفراء في معاني القرآن[61]. وعند ابن النحاس في إعراب القرآن[62]. وعند ابن جني في المحتسب[63].

ومن قبل السابقة ذكرهم، فقد تناول سيبويه حديثا آخر غير الذي ذكر سابقا، وهو:" ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة "[64] .

واحتج ابن الأنباري (328):" كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج "[65].

-أن النحاة كفوا في هذه المرحلة عن هذه الروافد؛ لأنهم في غنى عنها، وهذا الرأي عندنا غير سليم؛ **أولا**: لأن هذا الوصف ينطبق على المدرسة البصرية لا الكوفية، التي أخذت بكل الروافد، **ثانيا**: أن المدرسة البصرية لم تستغنِ عن هذه الروافد للسبب الذي ذكره المؤلف، بل لأن المدرسة البصرية طمحت لإقامة قواعد نحوية جامعة للعربية جمعاء، وخير ما يمثل ذلك مسألة الأسماء الخمسة، فاللغات فيها كثيرة؛ تعرب مرة بالحركات، وأخرى بالحروف، وأخرى بالألف على الإطلاق[66].

وأما المرويات النثرية – غير القرآن والحديث – قسمان [67]:

- **قسم مقطوع بحجيته عند النحاة**، وهو الذي قيل في فترة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده [68]، ويشترط بهذا القسم التثبت من نسبة قائليها، فيقول البغدادي:" لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله"[69]. والسماع على عكس الرواية، فقد أجيز السماع من مجهولين. لأن في السماع يحلل العالم اللغوي الذي يسمع النص المسموع، ويحدد قيمته. فإما يقبله وإما أن يرفض الأخذ به، وأما في الرواية فإن الرواة الأوائل لم يكونوا علماء، بل كانوا مجرد حفظة ينقلون التراث اللغوي دون تحليل له، ولذلك لم يكن بد عند

النحاة من معرفة صاحبه،" مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعا أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه "[70].

- **القسم الثاني** هو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وأمره يختلف عن القسم السابق؛ لأنه إما أن يكون منقولا عن أهل البادية أو منقولا عن أهل الحواضر. أما المنقول عن أهل البادية فهو حجة، ويستشهد به في كل فروع الدراسات اللغوية . . . وأما المنقول عن أهل الحضر فليس بحجة في مجالات الدرس اللغوي وإن كان حجة في ميادين البحث الفني [71].

وقد جاء كلام المؤلف عن القسم الأول في غاية الكمال والتمام، ولكن جاء في القسم الثاني عاما؛ إذ نقل ما ذكره بعض الدارسين، وكان الأولى به تحديده، فالمروي ما بعد القرون الثلاثة من أهل البادية لم يبق حجة عند علماء اللغة ووالنحو؛لأن الشوائب شرعت تدب فيفي كلالقسمين.

وأما المرويات الشعرية فهي قسمان [72]:

- **القسم الأول** هو الشعر الذي قيل طوال المرحلة الزمنية التي تبدأ منذ عصر ما قبل الإسلام وتمتد حتى أوائل الدولة العباسية، وقد قسم إلى ثلاثة أقسام: جاهلي، مخضرم، إسلامي[73]، والشعر في هذه المرحلة ناتج عن مرحلة تتسم بطابع واحد، وهو الأصالة اللغوية، ونعني بالأصالة اللغوية تمثيل النصوص الشعرية للغة العربية في هذه المرحلة تمثيلا دقيقا دون تأثر بمؤثرات خارجية تضعف هذا التمثيل أو تشوه من معالمه.

ويشير المؤلف إلى قضية مهمة في هذا القسم، فيذكر عن البغدادي موقف أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحق، وعبد الله بن شبرمة من تلحين الفرزدق والكميت وذي الرمة في عدة أبيات، لأنهم من المولدين؛ لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب . . . [74].

وقد وفق المؤلف في معالجة هذه القضية، فتلحين بعض علماء اللغة والنحو لشاعر في بعض إنتاجه اللغوي، لا يلزمنا برفض إنتاجه ككل، يقول المؤلف: "وهكذا فإن من الممكن أن يكون الشاعر حجة، وأن نرفض الاحتجاج ببعض نصوصه "[75].

علاوة على أن النصوص اللغوية سواء نقلت بالمشافهة أو التدوين تتأثر بمجموعة من المؤثرات، وقد حدد بعضها المؤلف، وهي: الخطأ والوهم في التدوين [76] والخطأ في السماع في المشافهة[77]. وكان الأولى بالمؤلف أن يضيف النحل والتصحيف إلى ما ذكر من المؤثرات.

وقد غفل المؤلف عن مناقشة قضية مهمة في قول البغدادي، وهي مصطلح المولد، فالمولد عند الأغلب الأعم، هو ما ولد من أم غير عربية، أو من كان في غير عصر الاحتجاج. ولكن هذا

التعريف لا يتماشى مع الفرزدق وذي الرمة. وهذا ما قصده البغدادي وفهمه أبو المكارم، ولكن المولد هو من تعلم صناعة العربية تعلما ولم تكن سليقة ودربة عنده. وهذا ما يتماشى مع الفرزدق وذي الرمة وغيرهم.

-**والقسم الآخر:** هو ما قيل بعد منتصف القرن الثاني الهجري، وتختلف تسمية الشعراء الذين يعيشون في هذه المرحلة، إذ يطلق عليهم حينا المولدون، ويصطلح عليهم أيضاً المحدثون[78]، وفي شعراء هذه الطبقة اختلاف طويل حول مدى الاحتجاج بشعرهم، وقد تكلم عن هذا الاحتجاج السيوطي[79]، كما حكاه البغدادي ورفضه، وانتهى إلى أنهم جميعا" لا يجوز الاستدلال بكلامهم"[80].

وقد سجل المؤلف ملحوظتين عن الموقف السابق[81]، وهما:

- عدم احتجاج معظم النحاة بشعر منسوب إلى طبقة المحدثين، التي تبدأ ببشار بن برد .
- أن الوحيدين اللذين يبدو أنهما شذا عن هذا الموقف هما سيبويه والأخفش، فقد احتجا ببعض أبيات بشار بن برد، والقصة عن ذلك معروفة ومبثوثة في كتب النحو، وما كان ذلك إلا خوفا من الهجاء، ورأي آخر أنها سيقت من باب التمثيل؛ وهو الأقرب إلى الصواب في رأيننا.

ثانيا: نقد مصادر المادة.

يذكر المؤلف عددا من الأسس التي وضعها العلماء لنقد مصادر المادة اللغوية:

- " أول هذه الأسس تحديد القبائل التي يسمع منها ويروى عنها، فليست كل القبائل سواء؛ إذ من القبائل ما يرفض جملة في الاحتجاج اللغوي، كما أن منها ما يقبل في مجال الاحتجاج، وهؤلاء بدورهم يتفاوتون في" فصاحتهم "، وهو التعبير الذي يعنى به القدماء سلامة اللغة "[82].

ويستشهد المؤلف بالعديد من النصوص التي تبين الاحتكام للموقع الجغرافي في نقد المصدر، ومنها قول الفارابي:" ومن ثم لم يؤخذ عن سكان البراري ممن لا يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم حولهم؛ فإنه لا يؤخذ لا من لخم ولا من جذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط . . . ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم "[83].

ويقول آخر واصفا فصاحة قريش، وهي مقيمة بالحجاز:" ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم، ولا عجرفية قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس مثل: تِعلمون، ونِعلم . . . "[84]

ويقرر المؤلف التناقض الذي وقع بين النصين السابقين، إذ يقول: "أن هذا التحديد مناقض لما قرره العلماء من فصاحة قريش وهي مقيمة بالحجاز، في مدينة كبرى فيه كانت مركز الاتصال التجاري بين أمم شتى "[85]. ويشير إلى محاولة أحمد أمين الذي قرر أن سلامة اللغة من دخول الدخيل فيها أمر غير الفصاحة؛ لأن سلامة اللغة كانت في بني سعد خيرا مما هي في قريش؛ لأنهم أهل وبر، وأبعد عن التجارة وعن اختلاط بالناس. وعلى العكس من ذلك قريش فهم من ناحية سلامة اللغة ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم ممن خالط الأمم الأخرى، ولكنهم من ناحية الفصاحة فصحاء، ويعني بالفصاحة قوة التعبير عما في نفوسهم [86].

ثم يشير المؤلف إلى طرافة تفسير أحمد أمين لهذه الظاهرة – على أنه لا يخلو من التناقض – فهو – في رأي المؤلف – يصور الفصاحة قصرا على المجتمعات الأكثر تقدما [87]، وأن هذه المجتمعات هي التي يقدر أبناؤها على التعبير في قوة عما يخالجهم من مشاعر، وهذا التصور غير صحيح؛ لأن اللغة ظاهرة اجتماعية ملبية لحاجات المجتمع أينما كان.

ونعقب على كلام كلا المؤلفين بما يلي:

- **التعقيب الأول** على كلام الدكتور علي أبو المكارم ونقول فيه: إن الأستاذ أحمد أمين في كلامه عن هذه الظاهرة لم يحدد أن القبائل الحضرية تخلو من الفصاحة، فقد قرر أن القبائل البدوية مثل قبيلة سعد تلتزم في عرفها اللغوي بالسلامة اللغوية وهذا لا يعني أنها لا تلتزم بالفصاحة.

- **التعقيب الثاني** على كلا المؤلفين ونقول فيه: إن من شروط الفصاحة الأساسية التي حددها ابن سنان الخفاجي في كتابه سر الفصاحة، السلامة اللغوية، فلا فصاحة موجودة دون السلامة اللغوية، وهذا الأمر يدعم التعقيب الأول.

ولو أن هذه المسألة تشتمل على الدخيل، فإنها قد صدرت من صور الفصاحة للفظ في اللغة المحتج بها، والتي تميزت على لسان قريش من سواها.

- **التعقيب الثالث:** إن هذا النص" مشكوك في صحته **أولا** وفي نسبته إلى الفارابي **ثانيا** . وقد قدم محمد عيد توضيحا دقيقا لهذه القضية [88].

وكان على أبي علي أن يحقق صحة هذا النص، ومدى تقيد النحاة بما جاء فيه كما فعل محمد عيد في كتابه (الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث).

- **التعقيب الرابع**: على افتراض أن هذا النص صحيح؛ فإنه لا يمثل النحاة ككل، فالمدرسة البصرية هي من نادت بمثل هذا التحديد المكاني، غير أن مدرسة الكوفة رفضت هذا التحديد وأخذت من القبائل العربية جمعاء.

- **التعقيب الخامس**: لقد قام النحاة بمخالفة هذه الوثيقة كل المخالفة، وخير من خالف هذه الوثيقة البصريون أنفسهم، فهذا سيبويه في الكتاب يحتج بلغات حرمتها الوثيقة، وبشعر شعراء رفضتها الوثيقة.

- -" **الأساس الثاني** عدالة الناقل للمادة اللغوية، وهذه العدالة أمر ضروري حتى لا يطمئن الدارسون والباحثون إلى أن ما نقل إليهم من مادة اللغة صحيح **أولا**، وأنه يمثل في دقة ودون تحريف ظواهر اللغة وخصائصها **ثانيا** "[89].

ولتوضيح هذا الأساس قام المؤلف بعرض مجموعة من النصوص التي تبين ماهية هذا الأساس، ومنها: "آخذ اللغة من أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة "[90] و"أن يكون ناقل اللغة عدلا، رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث: لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله"[91].

ويسجل المؤلف على النحويين واللغويين أنهم" لم يهتموا كثيرا – حتى في المراحل التالية – من الناحية العلمية بتحليل الرواة تحليلا دقيقا أخلاقيا "[92]، ويعلل ذلك بأن" الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث - لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع – وأما اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف . . . "[93].

-**الأساس الثالث** وهو اتصال السند – يتصل بالأساس السابق -، ويعرض المؤلف لوقفة جمهور العلماء من المرسل والمجهول. والمرسل هو الذي انقطع سنده، والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله[94].

والمرسل عند العلماء يقع بين بينين، فهو إما مقبول؛" لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده، فكذلك في إرساله؛ لأن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده، وإذا لم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله "(95).

وأما غير مقبول – عند جمهور العلماء – ونقل السيوطي سبب رفضه بأن" العدالة شرط في قبول النقل، وانقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة، فإن من لم يذكر لا يعرف عدالته "[96].

والمؤلف مقتنع بهذا الرأي، فهو يورد رأي أبي بركات الأنباري الذي يرفض المرسل، يقول: "هذا اعتبار فاسد؛ لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل، وأمكن الوقوف على حقيقة حاله، بخلاف المرسل . . . فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل"[97].

وأما الراوي المجهول فترفض روايته عند جمهور العلماء،" لأن الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة، وقد ذهب بعضهم إلى قبوله وهو القائل بالمرسل"[98]. وقد احتج المجيزون بأنه" نقل صدر ممن لا يتهم في نقله؛ لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف"[99].

ولعل المؤلف يتبع الرافضين للاحتجاج بالمجهول، وذلك عندنا من أمرين:

- قام المؤلف بإيراد حجج الرافضين، فأورد قول أبي بركات الأنباري: "هذا ليس بصحيح . . . لأن النقل عن المجهول لم يصرح فيه باسم الناقل، ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله. بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل، فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل، ولا من قبول المعروف قبول المجهول"[100].

- قام المؤلف بإغفال الأبيات التي استشهد بها سيبويه في كتابه، وقد كانت مجهولة النسبة كما وجدت في كتابه، ولا يهمنا ما ذكر من تأويلات النحاة والرواة من أن سيبويه كان يعرف أصحاب الأبيات ولم يذكرها كللا منه، وإلا فلم ذكر أصحاب الأبيات الأخرى. والحقيقة أن هذه الأبيات ليست مجهولة على سيبويه، بل هي مجهولة على من جاء بعد سيبويه، فشارح الكتاب عرف على ألف شاهد نحوي ولم يعرف ما تبقى.

ثالثا: نقد المادة اللغوية

قسم المؤلف هذا الجزء قسمين: النقد الخارجي للنصوص، والنقد الداخلي للنصوص.

- **النقد الخارجي للنصوص:** "ويصطلح عليه في البحث النحوي بالترجيح في السند أو الإسناد، وهو اصطلاح مشترك بين النحو والحديث وأصول الفقه، وهو في الواقع منقول عما وضعه المحدثون من قواعد لنقد سند الأحاديث، والأصوليون من طرائق لترجيح الأدلة ونوع العلم الذي يفيد كل منها"[101].

وقد قام المؤلف بعد توضيح مصطلح" النقد الخارجي للنصوص" بتقسيم المادة اللغوية قسمين: متواتر وآحاد، والتواتر" أن يبلغ عدد النقلة حدا لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقله لغة القرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب. فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على

مثلهم فيه الاتفاق على الكذب"[102]، والآحاد" ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به"[103].

وأما ما يخص العلم الذي يفيده كل من التواتر والآحاد، فإن المتواتر يفيد العلم الضروري عند أغلب العلماء، وذهب القلة إلى أنه لا يفيد إلا العلم النظري، وذهبت جماعة أخرى إلى أنه لا يفضي إلى علم البتة[104]. وأما الآحاد فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن، وزعم بعضهم أنه يفيد العلم، وزعم بعضهم أنه إن اتصل به القرآن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرآن" إذ لو رأينا من يعرف بالوقار حافيا حاسرا باكيا خلف جنازة يقول: فقدت حميما، علمنا صدقه ضرورة"[105].

وهنا يجب علينا أن نتساءل:

- هل من الواجب علينا أن نحكم النص اللغوي تحكيم النصوص الشرعية؟
- هل اعتمد النحاة سلسلة الرواة في نصوصهم اللغوية؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تستلزم بحثا بأكمله، ولكننا نورد نصا للدكتور سعيد الأفغاني يعالج هذه المسألة، ويقول فيه: "لم يحققوا النصوص التي بنوا عليها لا سندا ولا متنا، أما السند فكثيرا ما تجد الشاهد في كتبهم منسوبا إلى غير قائله، وأما المتن فكثيرا ما تجده مرويا عندهم على غير الصحيح ويبنون قاعدتهم على الخطأ منه، وكان عليهم أن يتقصوا الروايات المختلفة ويحققوها متحرين صحيحها من زائفها، وإذا يستطيعون الاطمئنان إلى ما يبنون عليها من قواعد . . ." [106].

ونلمح من نص الأفغاني السابق أن المطالبة بالتقصي عن صحة السند والمتن كانت لا تعدو أن تكون غاية يطمح إليها النحاة واللغويون، ولكنهم للأسف لم يصلوا إليها.

- **النقد الداخلي للنصوص:** "هي دراسة النصوص اللغوية ذاتها، وتحليل المادة العلمية المستخلصة منها والمعبرة عنها تحليلا دقيقا يهدف إلى التثبت من دقة تصويرها لخصائص بيئتها وعصرها[107]. ويقدم المؤلف مجموعة من المقاييس للنقد الداخلي للنصوص [108]، وهي:

أولا: مدى شيوع الظاهرة الصوتية التي تحملها النصوص، وفي هذا المقياس يوضح المؤلف أن النحاة توقفوا عن الأخذ بالخصائص التركيبية التي تمثلها لغات غير شائعة أو لهجات محصورة[109]. وهذا رأي جميل إلا أنه يعارض رأيه عندما وصف النحاة بأنهم لم يميزوا بين المستويات اللغوية.

ثانيا: مدى شيوع الظواهر التركيبية التي تحملها النصوص، وفي هذا المقياس أيضا يصف النحاة بأنهم أدركوا أن إهمال النصوص التي تحمل ظواهر نادرة خطأ منهجي، وأنه لا بد من دراسة الظواهر النادرة أيضا[110]. وهنا كان الأولى بالمؤلف أن يحدد الغرض من دراسة الظواهر النادرة؛ فإذا كانت دراستها بغرض الاستئناس والتمثيل فيها ونعمت. وإذا كان الغرض منه التقعيد؛ فإن القواعد ستضطرب وتتداخل لما بين اللهجات واللغات من تفاوت.

الخاتمة:

لقد حدد الباحث نوع النتائج، التي أراد أن يضمنها في قائمة نتائجه، وهي الأمور التي لم يوفق فيها المؤلف – من وجهة نظر الباحثين – على الرغم من هذه الأمور لا تنفي عن الكتاب جدته وروعته، وما فيه من أمور وفق المؤلف في تناولها خير تناول، ولكن لا يسعنا في هذا المختصر أن نجملها.

وصفوة القول تتجلى في النتائج الآتية:

- رغم استناده إلى بعض كتب الأصول النحوية المهمة؛ ك (الأصول، والخصائص والإعراب، والاقتراح...) إلا أنه أغفل أهم كتاب في النحو ، وهو: (الكتاب) محور الدراسات النحوية عند أغلب الدراسين.
- كان عرضه لمراحل التأصيل الأولى لعلمي الأصول والقياس غير دقيق، ومخالف للمألوف في الدرس النحوي، فهما متلازمان غير مفترقان.
- آراؤه مضطربة في حديثه عن أبي إسحاق الحضرمي وبدايات القياس.
- هناك اختلاف بين تنظيره للمصادر اللغوية: السماع والقياس، وتطبيقه لها.
- نفى عن النحاة المتقدمين احتجاجهم بالقرءات الشاذة. في حين هناك من المتقدمين من احتج بها.
- اعتماده على أبي حيان في رفضه الاحتجاج بالحديث ليس بدليل؛ فقد استشهد به سيبويه والفراء، وغيرهما؛ فضلا عن تعليلاته البعيدة في رفض النحاة المتقدمين احتجاجهم بالقراءات الشاذة والحديث؛ إذ علتهم من وراء ذلك مع وفرة المادة اللغوية التقعيد للغة جامعة ميسرة.
- فرق النحاة لا سيما علماء البصرة بين المستويات اللغوية، وهذا مخالف لرأيه؛ فضلا عن بعده عن المقصود بمصطلح المولد، والذي يعني: كل من تعلم العربية، ولم يكن لديه موهبة.
- جانب الصواب في قراءته للنص الذي يحدد البيئة المكانية، والنص الذي يفتخر بلغة قريش، إذ قال بتناقضهما، وهذا غير دقيق وغير سليم.

المصادر والمراجع:

_ القرآن الكريم:

_ الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1990.

_ أمين، أحمد، ضحى الإسلام، الطبعة السادسة، 1956.

_ ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، طبع حجر، 1294

_ الانباري، أبو محمد بن القاسم (ت328هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1981.

_ البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن النغيرة، أبو عبد الله، الجامع الصحيح، حسب ترقيم فتح الباري، القاهرة: دار الشعب، ط1، 1987.

_ البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، طبعة بولاق.

_ ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، مجالس ثعل، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، دار المعارف بمصر، 1375هـ/1956م.

_ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، الخصائص، تحقيق : محمد النجار، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية.

_____ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف_ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

_ جواد علي، تاريخ العرب قبل الإسلام، المجمع العلمي العراقي، بين سنتي، 1956_ 1960.

_ حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، الطبعة الأولى، الأنجلو المصرية .

_الحسين بن أحمد بن خالويه مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع،، عني بنشره: ج.برجشستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، 1934م. _ أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت788هـ)، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، 1420هـ

_ ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن خالويه (370هـ)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ، عني بنشره: ج.برجشستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، 1934م.

_ الدارمي، محمد بن حيان بن أحمد بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم، البُستي (ت354هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي، المنعوت بالأمير (ت739هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة.

_ الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة القاهرة، 1971 .

_ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، جمال حمدي الذهبي، إبراهيم عبد الله الكردي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1990.

_الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، جار الله أبو القاسم (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، التجارية الكبرى، ط1، 1354.

_ سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

_السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911ه) ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998.

_____الاقتراح في علم أصول النحو، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دائرة المعرفة الجامعية، 2006.

_____ الإتقان في علوم القرآن، مطبعة حجازي، 1368 .

_____ الأشباه والنظائر، دائرة المعارف، 1316 .

_ الطبري، محمد بن جرير (310ه)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود أحمد شاكر، مطبعة دار المعارف بمصر، القاهرة، 1374ه.

_ أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي (ت351ه)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل، نهضة مصر، 1955.

_ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب،، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، دار المعارف بمصر، 1375ه/1956م.

_ العسقلاني، تهذيب التهذيب، الطبعة الأولى، دائرة المعارف، 1325 .

_ العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت382ه)، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق : عبد العزيز أحمد، الطبعة الأولى، البابي الحلبي، 1963.

_ علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، 1973 .

_____ تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة الحديثة للطباعة، 1971.

_ عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، 1988.

_ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زيد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت207ه)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والنشر، ط1.

_ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395ه)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب من كلامهما، المطبعة السلفية، القاهرة

_ ابن قاضي شهبة (ت851ه)، طبقات النحاة واللغويين، دون طبعة وتاريخ.

_ ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت276ه)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق : أحمد صقر، ط1، البابي الحلبي.

_ القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي (ت671ه)، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق: سمير البخاري، الرياض، دار عالم الكتب، 2003.

_ القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (ت646ه)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل، ط1، دار الكتب المصرية، 1953.

_ ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت273ه)، سنن ابن ماجة، كتب حواشيه: محمود خليلل، مكتبة أبي المعاطي.

_ مهدي المخزومي، المدرسة الكوفية ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1958.

_ ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل ت(338ه) ، اعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988.

_ ابن النديم، محمد بن إسحاق أبو الفرج (ت 990ه)، الفهرست، المطبعة التجارية الكبرى، 1348.

الرسائل الجامعية:

_ الأقطش، سالم، جهود علي أبو المكارم النحوية دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه، إشراف: محمد حسن عواد، الجامعة الأردينة، 2013.

الدوريات:

_ محمود حسني مغالسة، احتجاج النحويين بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية، ع 3.

الهوامش:

(1) الأقطش، سالم، جهود علي أبو المكارم النحوية دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه، إشراف: محمد حسن عواد، الجامعة الأردينة، 2013.

(2) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، 1973، 4 .

(3) انظر: المرجع نفسه، 4 .

(4) انظر: المرجع نفسه، 4 -5

(5) أبو الطيب،عبد الواحد بن علي اللغوي (ت351ه)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل، نهضة مصر، 1955، 12 .

(6) المصدر نفسه، 12 .

(7) انظر:علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 12

(8) انظر: علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 13 .

(9) انظر: علي أبو المكارم، المرجع نفسه، 15 - 18 .

(10) علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة الحديثة للطباعة، 1971 . 68 – 79 .

(11) القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (ت646ه)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل، ط1، دار الكتب المصرية، 1953، ج2، 267 .

(12) علي أبو المكارم، المرجع نفسه، 18 – 20 .

(13) علي أبو المكارم، المرجع نفسه، 21 .

(14) ابن قاضي شهبة (ت851ه)، طبقات النحاة واللغويين، دون طبعة وتاريخ، 30 .

(15) المصدر نفسه، 30 .

(16) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 23 – 25 .

(17) انظر: المصدر نفسه، 33 .

(18) انظر: المصدر نفسه، 34 .

(19) المصدر نفسه، ص34/ 35. انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911ه) ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998، ج2، 447 .

(20) الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، جار الله أبو القاسم (ت538ه)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، التجارية الكبرى، ط1، 1354، ج4، 770 .

(21) القفطي، انباه الرواة ،المصدر السابق، ج2، 258 .

(22) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794ه)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، جمال حمدي الذهبي، إبراهيم عبد الله الكردي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1990، ج4، 380 .

(23) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت788ه)، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، 1420ه، ج10، ص499، 500 .

(24) الأنباري، أبو البركات محمد بن عبد الله بن أبي سعيد (ت577ه)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، طبع حجر، 1294، 83 .

(25) ابن النديم، محمد بن إسحاق أبو الفرج (ت 990ه)، الفهرست، المطبعة التجارية الكبرى، 1348، 67 .

(26)علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 26 – 27 .

(27)المرجع نفسه، ص37. انظر: مهدي المخزومي، المدرسة الكوفية ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1958 ،377 .

(28) انظر: المرجع نفسه، 31- 32 .

(29) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه 31 .

(30) انظر: المرجع نفسه، 31 .

(31) انظر: علي أبو المكارم، المرجع نفسه، 32 – 37.

(32) العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت382ه)، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق : عبد العزيز أحمد، ط1، البابي الحلبي، 1963، 57 .

(33) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392ه)، الخصائص، تحقيق : محمد النجار، ط1، دار الكتب المصرية، ج3، 282 – 309 .

(34) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 37 .

(35) المرجع نفسه، 37 .

(36) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة حجازي، 1368، ج1، 75 .

(37) ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت276ه)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق : أحمد صقر، ط1، البابي الحلبي، 33 .

(38) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 36 – 37 .

(39) الأنعام 6 / 154.

(40) قراءة يحيى بن يعمر، ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف_ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 63/1.

(41) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215ه)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1990، ص 203.

(42) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي (ت671ه)، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق: سمير البخاري، الرياض، دار عالم الكتب، 2003، ج10، 388.

(43) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زيد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والنشر، ط1، 377/2.

(44) الأحزاب 33 / 56.

(45) رواية عبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن خالويه (370هـ)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ، عني بنشره: ج.برجشستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، 1934م، 120.

(46) الطبري، محمد بن جرير (310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود أحمد شاكر، مطبعة دار المعارف بمصر، القاهرة، 1374هـ 415/15، 416.

(47) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ، 12.

(48) البقرة 2/ 183.

(49) ابن خالويه مختصر في شواذ القرآن، 12.

(50) هود، 72. (شيخاً).

(51) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، مجالس ثعل، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، دار المعارف بمصر، 1375هـ/1956م.

270/1.

360/2.

(52) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، المصدر السابق، 30.

(53) النساء، 4/ 148. (ظُلِمَ).

(54) مجالس ثعلب، 270/1.

(55) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو، ط3، 1966، 21 .

(56) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 38 .

(57) انظر: المرجع نفسه، 38 .

(58) انظر: علي أبو المكارم، المرجع نفسه، 39 .

(59) محمود حسني مغالسة، احتجاج النحويين بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية، ع 3 . 119 .

(60) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن النغيرة، أبو عبد الله، الجامع الصحيح، حسب ترقيم فتح الباري، القاهرة: دار الشعب، ط1، 1987، ج2، ص125 .

(61) الفراء : معاني القرآن ج2، 324 .

(62) ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل ت(338هـ) ، اعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988، ج4، 102.

(63) ابن جني : المحتسب ، 66 .

(64) الدارمي، محمد بن حيان بن أحمد بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم، البُستي (ت354هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي، المنعوت بالأمير (ت739هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، ج8، ص232. انظر: سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ج2، ص32.

(65) ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ)، سنن ابن ماجة، كتب حواشيه: محمود خليلل، مكتبة أبي المعاطي، ج2، ص26. انظر: الانباري، أبو محمد بن القاسم (ت328هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1981، ج1، ص159 .

(66) انظر: عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، 1988، ص35، 36.

(67) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 40 – 46 .

(68) انظر: المرجع نفسه، 2 .

(69) البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093ه)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، طبعة بولاق، ج1، 8 .

(70) المصدر نفسه، ج1، 8 .

(71)علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 42 .

(72) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 43- 46 .

(73) البغدادي، الخزانة، المرجع السابق، ج1، 3 .

(74) المصدر السابق، ج1، 3-4 .

(75) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 46 .

(76) انظر: المرجع نفسه، 46 .

(77) انظر: المرجع نفسه، 47 .

(78)علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 47 .

(79) السيوطي، جلال الدين (ت911ه)، الاقتراح في علم أصول النحو، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دائرة المعرفة الجامعية، 2006، ص144_ 146.

(80) البغدادي، الخزنة، المرجع السابق، ج1، 4 .

(81) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 48 .

(82) المرجع نفسه، 52 .

(83) السيوطي، الاقتراح، المصدر السابق، 101 .

(84) علي، جواد، تاريخ العرب قبل الإسلام، المجمع العلمي العراقي، بين سنتي، 1956_ 1960، ج4، 188 .

(85) المصدر نفسه، ج4، 188 .

(86) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص60، 61 .

(87) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، الطبعة السادسة، 1956، ج2، 247 .

(88) انظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص134_ 137.

(89) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 55 – 56 .

(90) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395ه)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب من كلامها، المطبعة السلفية، القاهرة، 30 .

(91) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت577ه)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، 1957، 85 .

(92)علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 57 .

(93) المرجع نفسه، 57 .

(94) السيوطي، الاقتراح، المصدر السابق، 183 .

(95) المصدر نفسه، 183_185 .

(96) السيوطي، الاقتراح، المصدر السابق، 184 .

(97) المصدر نفسه، 184 .

(98) انظر: الاقتراحالمصدر نفسه، 133_ 143 .

(99) انظر: الاقتراح، المصدر نفسه، 143.

(100) ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، 91 – 92 .
(101) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 61 .
(102) علي أبو المكارم، المرجع نفسه، 61 .
(103) علي أبو المكارم، المرجع نفسه، 61 .
(104) السيوطي، الاقتراح، المصدر السابق، 177 – 178 .
(105) ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، 84 .
(106) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، ط3، 1964، 73 .
(107) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 66 .
(108) المرجع نفسه، 67 .
(109) علي أبو المكارم، المرجع السابق، 67 .
(110) المرجع السابق، 67 .